مؤسسات المجتمع المدني ودورها فى تحقيق التنمية بمصر فى ضوء التحديات المعاصرة

أ/ أيمن محمد أحمد عيد
باحث الماجستير التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب جامعة بنى سويف

ملخص البحث

أدت عديد من العوامل الموضوعية إلى طرح رؤى جديدة حول مفاهيم المشاركة و المناهج المختلفة للتنمية، فليس للتنمية طريق واحد، ولكن طرق متعددة. وقدكان مصطلح الشراكة وليد هذه الظروف، وتعبيرا عن فهم جديد لأهمية المنظمات غيرالحكومية ودوره في التنمية. ولذلك أعيد إحياء مصطلح العقد الاجتماعي ولكن بمفهوم جديد، قائم على أنه من خلال عملية ديمقراطية لابد من تأسيس مثلث فاعل ، أضلاعه الحكومة والمجتمع المدني والسوق، مهمته الأساسية تحقيق التنمية في المجتمع ايضافإليه في بعض الحالات ، خاصة حالات الدول النامية ، والهيئات التنموية الدولية. وهكذا أصبح من المتداول الحديث عن ثلاثة قطاعات أساسية في مجال التنمية : القطاع الأول المتمثل في الحكومة والقطاع الثانى وهوالقطاع الخاص، والقطاع الثالث وهوالمنظمات غيرالحكومية او مؤسسات المجتمع المدني.

سنبحث في هذه الورقة البحثية ماهية المجتمع المدني وعناصره وأهدافه ، وكذالك علاقته بواقع ومستقبل التنمية الشاملة في مصر .

- ماهية المجتمع المدني وعناصره الأساسية
- العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني ووظائفه
- واقع المجتمع المدني في الوطن العربي
- مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تدعيم التنمية بمصر
- نماذج لمؤسسات المجتمع المدني تعنى بتأهيل الشباب فكرياً وقيادياً
- متطلبات عمل مؤسسات المجتمع المدني في مصر في ضوء التحديات المعاصرة

الكلمات المفتاحية: منظمات غير حكومية، عناصرها، الواقع المصرى،الية تفعيل المجتمع المدنى .

مقدمة

إن التنمية عملية إقتصادية و إجتماعية و ثقافية و سياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم و الأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم، النشطة و الحرة و الهادفة في التنمية، و في التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها. فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٠٤ ديسمبر ١٩٨٦ إعلانا بشأن "الحق في التنمية". و قد تضمن هذا

الإعلان أن الحق في التنمية يعد أحد حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، و بموجبه يحق لكل إنسان و لجميع الشعوب المشاركة و الإسهام في تحقيق تنمية إقتصادية و إجتماعية و ثقافية و سياسية و التمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان و الحريات الأساسية إعمالا تاما. كما تضمن الإعلان ضرورة أن يتحمل جميع البشر المسؤولية عن التنمية فرديا و جماعيا، و أن من حق الدول و من واجبها و ضع سياسات إنمائية وطنية ملائمة تهدف إلى التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان وجميع الأفراد على أساس مشاركتهم النشطة و الحرة و الهادفة في التنمية، و في التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.

وقد أصبحت مؤسسات المتجمتع المدنى أحد مظاهر الحياة السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية في أغلب بلدان العالم. و كان ظهورها على مسرح الأحداث مظهرا للتحولات التي مست أغلب المجالات في أواخر القرن العشرين.

وكان عماد الشعوب في تحركها في طريق التحرر هو الإنسان و من ورائه المجتمع، و لهذا أصبحت ظاهرة تحرك المجتمع للدفاع عن حقوقه سمة الأنظمة الديمقراطية التي تمنح للمواطن الحق في التعبير و الرأي و إنشاء المنظمات، و التجمع و المبادرة، تجسيدا لمبدأ الشعب صاحب السلطة والسيادة.

وإنطلاقا مما سبق، الإشكال الذي يمكننا أن نطرحه من أجل البحث في هذا الموضوع: ما هو مفهوم المجتمع المدنى وعناصره ودور مؤسساته في التنمية؟ وماهى آليات تفعيل دوره؟ وطبيعة العلاقة بينه وبين الدولة؟

١- ماهية المجتمع المدنى وعناصره الرئيسية :

إن مسألة تحديد المفاهيم وتعريفها خطوة مهمة وضرورية من اجل كشف الغموض والالتباس الذى يكتنف هذا المفهوم او ذاك فىاى بحث ،إلان هذه الخطوة معاهميتها (ولا سيما فى العلوم الانسانية)تبقى مسالة نسبية ومعقدة تبعا لأاختلاف المنظومة المعرفية والقيمة لتعدد مضمينها بتعدد الافكار والقراءات والتجارب التى يمر بها المفهوم /المصطلح تاريخيا وفى كل دورة حضارية ليستقر عند مفهوم محدد كليا او جزئيا تبعا لنشأته الفلسفية والتاريخية (١). وهو ماينطبق بالتحديد على مفهوم المجتمع المدنى .

وعليه فان هذا المفهوم او المصطلح وان كان يطلق بشكل عام على العمل

الجماعى المنظم إلان انه فى الوقت نفسه مفهوم لمجتمع تختلف قيمه وفلسفته زنظرية بناءه من فلسفة لاخرى (٢)،ولذا تعددت الاراء والتعاريف حول مفهوم المجتمع المدنى بتعدد المدارس الفكرية المختلفة "الاسلامية والاشتراكية والليبرالية ".

ومن هنا يُرى ان الفيصل فى الحكم على المفهوم اوالمصطلح هو طبيعة الثقل المضمونى المراد توظيفه على ارض الواقع بما ينسجم مع خصوصية تجربتنا المصرية وماتتطلبه من اليات عملية للحيلولة دون الوقوع فى شراك الاستبداد والديكتاتورية مرة اخرى،وتأسياسا على ماتقدم فان من ابرز التعريفات التى اعطيت لمفهوم المجتمع المدنى هو ماجاء فى احدى ندوات مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان "المجتمع المدنى ودوره فى تحقيق الديمقراطية فى الوطن العربى "،والتى عرفته بأنه: مجموعة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تعمل فى ميادينها المختلفة فى استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق اغراض متعددة، منها اغراض سياسية مثل المشاركة فى صنع القرار على المستوى القومى مثل الاحزاب السياسية ، ومنها اغراض نقابية مثل الدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة،ومنها اغراض مهنية كالنقابات للارتفاع بمستوى المهنة والدفاع عن مصالح اعضائها، ومنها اغراض ثقافية مثل اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التى تهدف الى نشر الوعى وفقا لاتجاهات اعضاء كل جمعية، ومنها اغراض اجتماعةيللاسهامفى تحقيق التنمية(٣). وقد عرفه عبد الغفار شاكر"بأنه :مفهوم يسير الى مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التى تنشأ بمقتضى الارداة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنهم(٤). وبقدر مايمثله المجتمع المدنى من قيمة اخلاقية واجتماعية كإطار للعمل المؤسسى ، فإنه يمثل ايضا نسيجاً متشابك يقوم بين افراده من جهه وبينه وبين الدولة من جهه اخرى، والذى تأخذ علاقته بها اشكال متعددة قد تكون ودية احياناً وفى صورة احتجاج سياسى واعمال عنف وتظاهرات ومعارضة احياناً اخرى.

ولذا يتوجب على الدولة أن تأخذ بالحسبان إن علاقتها مع مؤسسات المجتمع المدنى ينبغى أن تبنى على أسس ديمقراطية صحيحة، وأن تسعى لتحقيق رغباته وتبادل المنفعة معه، ولكى يكون هذا النسيج المتشابك من العلاقات ذا جدوى وفاعلية لابد له أن يتجسد فى مؤسسات تطوعية تشكل بمجموعها القاعدة الأساسية التى ترتكز عليها المشروعية السياسية للدولة او أداة لمحاسبتها إذا اقتضى الأمر لذلك من جهة اخرى (٥).

ومن ذلك يمكن القول بأن المجتمع المدنى يمثل ذلك الجزء من الحياة الاجتماعية الخارجة عن حيز التأثير المباشر للدولة ، اى بعبارة اخرى إن مفهوم المجتمع المدنى يمثل شكلا وتركيبا اجتماعياً مدنياً حديثاً لبناء المجتمع، اى هو ذلك المجتمع الذى تحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاجتماعية والثقافية فى حدها الادنى، انه ذلك المجتمع الذى تواصل دولته بدولة المؤسسات الحديثة ، والقائم على أسس الديمقراطية التى تمثل الشرعية الوحيدة التى لابديل عنها(٦).

وخلاصة القول أن المجتمع المدنى هو عبارة عن تنظيمات تطوعية حرة تملاء المجال العام بين الاسرة والدولة لتحقيق مصالح افرادها بشرط التزامها بما يعرف بمعايير العمل فى إطارالمجتمع المدنى وهى الإحترام والتراضى والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف .

عناصر المجتمع المدنى :

من الممكن أن نجد تعاريف كثيرة لمفهوم المجتمع المدنى إلا إنها لا تخرج عن توافر ست عناصر رئيسية :

اولاً: الطوعية: ترتبط هذه النقطة بعنصر الارادة الحرة للفرد واختياره فى الإنتماء إلى إحدى مؤسسات المجتمع المدنى ، لتحقيق منفعة عامة او الدفاع عن مصالح طبقة او فئة معينة من طبقات المجتمع، والطوعية ترتبط بعوامل اخرى مثل طبيعة التركيب النفسى والاجتماعى والبيئى فى تكوين ملامح شخصية الفرد (٧).

ثانيا:المؤسسة والتنظيم: والمقصود منها ضرورة العمل ضمن تنظيمات ومؤسسات تعتمد على نظام إدارى وبرنامج وأهداف حقيقية واستراتيجية معينة، إذ لانكاد نجد اى عمل او نشاط فاعل ومؤثر من دون تنظيم وتخطيط مسبق يقوم به جهاز فنى وإدارى يتمتع بمهارة وكفاءة وخبرة عالية(٨).

ومن هنا فإن تعميق الطابع المؤسسى للمجتمع المدنى فى مصر ، يتطلب أن تقوم مؤسساته اولاً بتحديد أهدافها المتضمنة استراتيجيتها فى ضوء ما تؤمن به من افكار، ومن خلال ذلك تعمل على إستكمال البناء التنظيمى والإدارى وتوفير المتطلبات الضرورية من مصادر تمويل مستمرة لنشاطاتها وكادر إدارى مؤهل للعمل على تحقيق هذه الأهداف .

ثالثاً:الغاية والدور: ومعناها إن فاعلية وتاثير مؤسسات المجتمع المدنى ترتبط بمدى الدور الذى تؤدية داخل المجتمع وعلى ضوء ذلك يحدد

مدى نجاحها اوفشلها، بإعتبارها تمثل مؤسسات أمة وليس مؤسسات دولة، ومن خلال الدور الذى تقوم به هذه المؤسسات تتحدد علاقاتها مع الدول وايضا إذ إن كلا الطرفين يجب أن يتنافسان مع بعضهما البعض فى تقديم خدمة للمجتمع ، ومن هنا فإن ايجاد مؤسسات وتنظيمات طوعية وحرة تتحرك بنشاط وتعبر عن فاعلية وحيوية الأمة من خلال خلق قوى إجتماعية جديدة لها من السلطة ما يوازن سلطة الدولة ويؤثر فى سياستها الداخلية والخارجية، ويحول دون تفردها واستبدادها فى عملية صنع القرار من خلال وجود نظام رقابة مستمر على قراراتها يتمثل بمجموعة من القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية منضوية فى اطار مؤسسات المجتمع المدنى تعمل على الحيلولة دون انحراف الدولة وتسلطها (٩). اى بعبارة اخرى هو قيام هذه المؤسسات بحماية المواطن من تعسف السلطة، إذ كلما قويت هذه المؤسسات فى الاطار الذى يحافظ على قوة الدولة لا تسلطها قلت قدرة الدولة من ان تكون اداة ظلم وإضطهاد للمواطنيين بدل من حماية واحترام حرياتهم وحقوقهم الأساسية (١٠) وهو يمثل جوهر الغاية والدور الذى على أساسه ينبغى أن تقوم مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر فى الوقت الحاضر.

رابعاً: الاستقلالية ونعنى بها هنا هى أن لا تخضع مؤسسات المجتمع المدنى لأى شكل من أشكال التبعية والهيمنة من الخارج او الداخل والمتمثلة بفرض اراء وسياسات وإملاءات وبرامج وخطط الجهة المهيمنة الأمر الذى يؤثر سلبياً فى مستقبلها وفشلها حتما لأنها لا تنسجم مع طموحات الجماهير ومطالبها فى الإستقلالية، وقد تلجأ البعض من هذه المؤسسات إلى عدم استخدام مبدأ الشفافية فى التعامل مع المواطنين لتجاوز هذا العنصر الأساسى مما يؤدى إلى عدم ثقتهم بها وفشلها فى الأجل المتوسط والبعيد وعليه لابد لمؤسسات المجتمع المدنى أن تمارس نشاطها بعيدا عن هذه التأثيرات الداخلية والخارجية التى تعرقل عملها وتضعف دورها المجتمعى الأعلى وفق أطر محددة وشفافة ومقبولة طرف المجتمع، ولايعنى استقلالية مؤسسات المجتمع المدنى عن الدولة بأى حال من الأحوال ضعفها،بل هو عامل قوة يمنح الدولة الشرعية الدستورية والقانونية ويحول دون هيمنة الولاءات والإنتماءات الضيقة،إذ إن الدولة القوية فى النهاية ليست مرادف للدولة التسلطية (١١).

وبناء عليه فإن علاقة الدولة بالمجتمع المدنى ينبغى أن تنظم عبر قوانين دستورية واضحة وحضارية ومحددة، وأن تأخذ طابعاً ملموساً من الدعم المادى والمعنوى والتشجيعى من الدولة عن طريق إنشاء صندوق

دعم وطنى،والزيارات المستمرة لمسؤليها وتفعيل دورها .

إذ إن المجتمع ليس كماً، بل هو إتجاهات ومذاهب واديان ونزوعات تعلن عن نفسها بشكل مختلف، وتسعى مؤسسات المجتمع المدنى للدفاع عنها بأسلوب حضارى (١٢).

خامساً: الالتزام بمنظومة الأخلاق والقيم والآداب العامة المرعية فى البلاد والتعامل مع الحريات كحق إنسانى وقانونى الغاية منه تحقيق الذات الفردية والجماعية من خلال الانشطة المختلفة لمؤسسات المجتمع المدنى فضلاً عن قبول التنوع والإختلاف فى الرأى واحترام رأى الأغلبية والأقلية التى تقررها العملية الديمقراطية (١٣).ومن هنا يصبح لمفهوم المجتمع المدنى قيمة أخلاقية ومطلبية لكل فئات المجتمع (١٤).

سادساً: الترابط ضمن اطار منظومة ثقافية وهومن عناصر المجتمع المدنى الاساسية

هو النظر إليه بوصفه مفهوماً لايمكن التعامل معه إلا فى اطار منظومة ثقافية مترابطة من القيم والمفاهيم الإنسانية والحضارية مثل الديمقراطية والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان والشرعية السياسية والتعددية .....الخ،منظومة معرفة بالإمكان استدعاؤها دائما عند الحديث عن المجتمع المدنى (١٥).

العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى ووظائفه:

إن الاصل فى العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى إنها علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للادوار، وليست علاقة تناقض او خصومه، فالمجتمع المدنى ماهو الا احد تجليات الدولة الحديثة التى توفر شرط قيامه عن طريق تقنيين نظام للحقوق ينظم ممارسات كافة الاطراف والجماعات داخل المجتمع،كما ان المجتع يعتمد على الدولة فى القيام بوظائفه الاساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية من خلال ما تصنعه من تنظيمات. فالدولة والمجتمع المدنى متلازمان،لا دولة من دون مجتمع ولا مجتمع من دون دولة، بل إن المجتمع المدنى هو وليد قوة الدولة ومن اجل موازنة قوتها.

فلم يتطور المجتمع المدنى فى الغرب لتقويض الدولة، لقد كان المجتمع المدنى والدولة القوية حصيلة التطور المتوازى.كما ان الدولة تستطيع ان تسهم فى تقوية المجتمع المدنى او فى تطوير مجتمع مدنى صحى من خلال وضع قوانين اضحة قابلة للتطبيق لعمل هذا المجتمع،وتقديم

حوافز له.

وعلى الصعيد المقابل فإن منظمات المجتمع المدنى تصبح اكثر فاعلية فى المشاركة فى عملية صنع السياسة ،إذا كانت الدولة تتمتع بسلطات متماسكة قادرة على وضع السياسات وتنفيذها(١٦)

وظائف المجتمع المدنى:

إن من اهم وظائف المجتمع المدنى،هى تنظيم وتفعيل دور الناس فى تقرير مصيرهم،وخصوصاً فى حالة تعرضهم إلى عملةي تصفية من جه معينة ، ومواجهة السياسات التى تؤثر فى حياتهم اليومية بشكل مباشر وتزيد من إفقارهم سياسياً وإجتماعياً وغقتصادياً،والقيام بدور اساسى فى فرز القواسم المشتركة وتفعيلها وإيجاد مشتركات حقيقية بين مختلف توجهات المجتمع وفى ضوئها ترسم الخطط والبرامج زتحدد الأهداف من احل خلق مجتمع واعي، وفى ضوء ذلك يمكن أن تتلخص وظائف المجتمع المدنى بالأتى:(١٧)

- وظيفة تجميع المصالح
- حل الصراعات والنزاعات المجتمعية وحسمها.
- زيادة الثروة وتحسين الاوضاع الاقتصادية والاهتمام بالطاقات الثقافية المبدعة وتنميتها.
- إفراز القيادات الجديدة فى المجتمع.
- إشاعة الثقافة الديمقراطية ونشرها.

هذا وتشكل المنظمات غير الحكومية فى الوطن العربى او مايطلق عليها بالجمعيات الاهلية العربية ، العمود الفقرى للمجتمع المدني.

ورغم نشأت هذه المنظمات فى الكثير من المجتمعات العربية منذ زمن بعيد، فإن العقود الاخيرة من القرنيين العشرين والحادى والعشرين شاهدت صحوة ملحوظة ونمو غير مسبوق فى تاسيس المنظمات غير الحكومية. وقد كان ذلك فى الواقع نتاج متغيرات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية بعضه له سمه عالمية والاخرى محلية،ويمكن تحديد ثلاث مجموعات من العوامل التى اسهمت فى هذه الصحوة:

اولها السياسات الاقتصادية التى اتبعتها معظم البلدان العربية منذ منتصف الثمانينيات والتى تمثلت فى التحرير الاقتصادى وتخلى الدولة عن جزء كبير من الدور المحورى التى كانت تشغله إقتصاديا وإجتماعيا وقد كان وراء ذلك تفاعل الضغوط الاقدمة من المؤسسات المالية الدولية مع الازمة الاقتصادية التى امسكت بخناق غالبية الانظمة السياسية

والعربية،حيث وصلت سياسة التصنيع بإحلال الواردات الى سقفها وازداد استيراد الغذاء من ٢ بليون دولار فى الثمانينيات الى ٢٠ بليون دولار فى التسعينات ، ومن ثم اخذ فى التزايد المفرد فيه من قبل الدولة ، ناهيك عن ارتفاع الديون الخارجية من اقل من ٥ بليون دولار فى عام ١٩٧٠م إلى ٣٠ بليون دولار فى عام ٢٠٠٨م ،ولذلك فإن تلك السياسة التى اتبعتها الدول العربية الغير نفطية ادت الى خفض الانفاق العام على الخدمات الاجتماعية وبرامج الرفاهة الاجتماعية (١٨).

أما المجموعة الثانية من المتغيرات فمرتبطة بالتحولات الديموغرافية والاجتماعية التى شهدتها تلك البلاد مثل تزايد عدد السكان ومايفترضه ذلك من إحتياجات جديدة فضلا عن النمو الحضرى الذى لم يواكبه تنمية إقتصادية وغيرها من تحولات (١٩).

بينما تدور المجموعة الثالثة من المتغيرات حول الدور الذى لعبته المؤسسات المالية الدولية والذى تجاوز مجرد الضغط من اجل تطبيق برامج التحرير الاقتصادى والتكيف الهيكلى الى البحث عن فاعلين جدد غير حكوميين يتم التعامل معهم.وبالفعل اتجهت هذه المؤسسات الى التعامل بشكل مباشر مع المنظمات الغير حكومية بغية سد الفجوة التى تركتها الدولة وإنقاذ ضحايا التحرر الاقتصادى ولايفوت فى هذه النقطة الاشارة الى الدور الذى لعبته ايضا منظمة الامم المتحدة فى مؤتمراتها المختلفة من خلال تأكيدها على ضرورة مشاركة المنظمات غير الحكومية فى صنع السياسات وصياغة خطط التنمية.

كل هذه المتغيرات مهدت الطريق الى تحولات جذرية على مستوى الكم والكيف فى اوضاع المنظمات الغير حكومية العربية،فقد تزايد عدد هذه المنظمات بنسبة كبيرة فى بعض الاقطار العربية منها مصر وتونس والمغربوغيرها،حيث قدر عدد المنظمات غير الحكومية وفقا الى التقرير الصادر عن الشبكة العربية للمنظمات الاهلية عام ٢٠١٠م بـــ٠٠٠ ، ٢٩٠الف منظمة فى عام ٢٠١١م (٢٠).

لم تقتصر التحولات على النمو الكمى فى إعداد المنظمات الغير حكومية، لكن تجاوز ذلك الى تحول كيفى يتعلق بأنشطة وفعاليات هذه المنظمات. فقد برز جيل من المنظمات الدفاعية التى تقوم بدور تنويرى ونشط فى مجال حقوق الانسان والمراة والطفل والفئات المهمشة،الى جانب ذلك وضح الاهتمام بمكافحة الفقر وتبنى منهج جديد للتعامل مع هذه المشكلة. ويستند الى فكرة التمكين وليس مجرد تقديم المساعدات الخيرية،

كما احتلت قضية مكافحة البطالة مكانة اساسية فى بعض الدول العربية مثل مصر والاردن والمغرب من خلال تركيز المنظمات غير الحكومية فى هذه البلدان على التدريب والتاهيل للمشروعات الصغيرة. كما ظهرت انماط جديدة من المنظمات التى تهدف الى ملء الفراغ الذى تركته الدولة وخاصة فى مجالات الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات الاجتماعية .

بالاضافة الى ذلك نشطت منظمات اهلية جديدة فى مواجهة ظواهر اجتماعية سلبية مثل عمالة الاطفال واطفال الشوارع والادمان. بل سعت الى وضع هذه القضايا على اجندة الحكومات فى بلدان مثل مصر والسودان والمغرب(٢٢).

خلاصة القول ان هناك مؤشرات ايجابية تمثلت فى النمو الكمى فى اعداد المنظمات غير الحكومية والنقلة الكيفية فى مناهج وبرامج التعامل مع الواقع الذى تعيشه البلاد.

والجدير بالذكر ان هذه التحولات صاحبها خطاب سياسى داعم لهذه المنظمات ودوها فى التحول الاقتصادى، بل بدأت إرهاصات بناء شراكة بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، والتى كانت أبرز تجلياتها قيام الحكومات بإسناد عديد من المشروعات للمنظمات غير الحكومية لتنفيذها. ورغم كل ماسبق من تطورات فإنها لا تمثل توجهاً عاماً ولكن مجرد حالات او استثناءات لم تصل الى حالة القاعدة العامة ، فمازالت التوجهات الخيرية لها الغلبة على نشاط المنظمات الاهلية العربية، فحوالى نصف المنظمات غير الحكومية العربية يعمل فى الانشطة الخيرية فى المتوسط، فحين لاتزيد المنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال التنمية والتى تتبنى فلسفة التمكين عن الربع(٢٣)

ويمكن القول ان العلاقة المتوترة بين الدولة والمجتمع على مر التاريخ قد لعبت دورا فى تكريس هذه الاتجاهات،فالعمل الخيرى نشاط لايثير الحكومات ولا يؤدى الى مصادمات مع الانظمة السياسية، وعلى صعيد اخر فهو نشاط يصب فى صالح استقرار الاوضاع القائمة من خلال تسكينها والحد من قسوتها.كما انه لا يرتبط برؤية نقدية لواقع المجتمع وخريطته الطبقية، على عكس الحال فى المنظمات الدفاعية والحقوقية وبدرجة اقل المنظمات التنموية والتى تطرح رؤيا نقدية للواقع وتسعى لاصلاح السياق السياسى والمؤسسى الذى تعمل فيه وفقا لاستراتيجيات الجيل الثالث من المنظمات غير الحكومية، ومع ذلك يمكن رصد بدايات لدور تلعبه المنظمات غير الحكومية فى صنع السياسة وبالتحديد السياسات المتعلقة بالرفاهية الاجتماعية.

دور مؤسسات المجتمع المدنى فى التنمية الشاملة للتحديات المعاصر:

مفهوم التنمية واساسياتها: يمكن تحديد مفهوم التنمية الشاملة على انها هى عملية تحويل تاريخى متعدد الابعاد يمس الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية،كما يتناول الثقافة الوطنية،وهو مدفوع بقوى داخليه وليس مجرد استجابة لرغبات قوى خارجية وهو يجرى فى اطار مؤسسات سياسية تحظى بالقبول العام وتسمح بإستمرار التنمية،ويرى معظم افراد المجتمع فى هذه العملية إحياء وتجديد وتواصل مع القيم الاساسية للثقافة الوطنية (٢٤).

وتهدف التنمية الشاملة الى عدة اهداف تسعى الى تحقيقها فى مختلف جوانب الحياة واهمها(٢٥)

اولاً: الاهداف الاقتصادية: من خلال زيادة الانتاجية للعمل،تغيير الاهمية النسبية للقطاعات الرئيسية فى الاقتصاد الوطنى،اى زيادة الاهمية النسبية لقطاعات الصناعة والخدمات،وتراجع الاهمية النسبية لقطاع الانتاج الاولى،سواء من حيث العمالة،او من حيث المساهمة فى توليد الدخل القومى والانتاجية او فى تحقيق القيمة المضافة،وذلك بإستبعاد ان يكون توسع قطاع الخدمات كغطاء لبطالة مقنعة،تزايد الاعتماد على المدخرات المحلية كمصدر للاستثمار،تنمية القدرة المحلية على توليد التكنولوجيا وتوطينها واستخدامها بالرغم من التوجه الحالى نحو عولمة الاقتصاد،محاربة الفقر وتراجع حدوده وحدته،وهذا يتم عن طريق تراجع التفاوت فى توزيع الدخل والثروة والمجتمع.(٢٦)

ثانياً: الأهداف الإجتماعية: من خلال تحسين مستوى التعليم والصحة والرفاهية عموما لكافة المواطنين،زيادة الاهتمام بالطبقة المتوسطة والطبقة العاملة، تزايد مشاركة المرأة فى النشاط الاقتصادى وفى مجالات الحياة العامة،تعميم قيم حب المعرفة واتقان العمل،تنمية الثقافة الوطنية(٢٧)

ثالثاً: الأهداف السياسية: حيث أن التنمية الناجحة تؤدى الى دولة قوية ومجتمع قوى، متمتع من ناحية الاستقلال فى صنع وتنفيذ سياساته فى كافة المجالات، وذلك فى مواجهة القوى الاجتماعية الداخلة والقوى الخارجية، وان يحظى فى نفس الوقت بالقبول من جانب اغلبية المواطنيين فلا يعتمد على القهر اساساً لإنقاذ سياساته والمجتمع القوى هو الذى يمتع افراده وجماعاته بقدر واسع من الحرية فى القيام بأنشطتهم

الخاصة والعامة فى غطار قواعد عامة عقلانية مقبولة منهم على نطاق واسع وموضع احترام من جانب هذه الدولة،وهكذا فمن الناحية السياسية يمكن القول بأن التنمية تعنى تواجد الدولة التى تتمتع بالفعالية الى جانب المجتمع المدنى ، هذه هى الابعاد الثلاثة الرئيسية للتنمية الشاملة.

البعد الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، قد لايكون البعد الاقتصادى هو اهمها، لكنه قد يكون اكثرها تحديدا وتأثيرا على الابعاد الاخرى إن التنمية الشاملة الجديرة بجهد الاجيال المصرية وتضحياتها تتمثل بعدد من المضامين ابرزها:

١- رفع مستوى الاداء الاقتصادى اى رفع مستوى الانتاجية وزيادة حححجم الانتاج القومى ضمن نمط قطاعى متوازن قدر الامكان وتطوير قدرة البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية .

٢- تلبية الحاجات الاساسية للمواطنيين

٣- توفير فرص العمالة المنتجة وخفض البطالة الظاهرة منها

٤- إصلاح نظم توزيع الدخل فى كل قطر عربى

٥- تقليص الفجوة التنموية فيما بين الاقطار العربية

٦- تحقيق مشاركة شعبية واسعة فى مسيرة التنمية

إن عملية التنمية تحتاج الى تراكم رأس المال بتزايد واستمرار حين يجب ان يتم إستخدام كامل مدخرات الافراد والمجتمع عن طريق خلق فرص كافية للاستثمار (٢٨)

كما يعد الانسان الثورة الاقتصادية الاولى لكل مجتمع من المجتمعات واساس تقدمه الاقتصادى والاجتماعى لانه محور كل نشاط اقتصادى،الانسان هو المنتج عندما يبذل الجهد ويقوم بالعمل ويستخدم طاقاته الذهنية والخدمات التى تلبى حاجاته ورغباته،وهو مستثمر عندما ينتج وسائل الانتاج الجديدة.

مؤسسات المجتمع المدنى فى تدعيم التنمية بمصر :

ويرى المشتغلين بعلم الاجتماع والمهتمين بقضايا التطوير والتنمية على ان التنمية الحقيقية هى التى تقوم بالإعتماد المتبادل بين المجهودات الحكومية والاهلية معاً،وعلى ان يقدم كل طرف مالدية ويسهم بما فى وسعه لمواجهة مشكلات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والصحية وغيرها ومانراه جميعا فى بلادنا اليوم من تواجد كبير وإنتشار واسع

لمنظمات امجتمع المدنى ودور تلك المنظمات فى التطور الاجتماعى والاقتصادى، فى تطوير وتدعيم التنمية حيث ان البعض منها اصبح لها نشاطاً ملحوظاً فى برامج وخطط التنمية فى تنفيذ بعض اهداف وبرامج السياسة السكانية وكذلك فى مجالات البيئة ومكافحة واستراتيجية الفقر(٢٩)

المجتمع المدنى فى مصر والتنمية :

نظراً لإدراك مصر الدور المهم لهذه المنظمات فقد عملت على تسجيلها بمختلف الطرق وساهمت فى تقديم العون لها ومن ضمنها الاعفاءات الجمركية والضريبية وتذليل الصعاب وتقديم التسهيلات والتخفيف من الاجراءات الروتينية الخاصة بإنشاء تلك المنظمات ومنها مساحة كافية للعمل والتحرك كشريك فاعل وهام وخلال الفترة الراهنة ومع كثرة الاحزاب السياسية فى مصر على ان الحزب مؤسسة غير رسمية فى انظمة الحكم الديموقراطية لما تتمتع به من قدرة على التأطير والتجنيد والتمثيل والمراقبة (٣٠)، وتوازياً مع ذلك تم اعتماد العديد من الجمعيات الثقافية والاجتماعية والرياضية مهدت الى نمو وتطور الحركة الجمعوية فى مصر، التى ساهمت فى بلورة نموذج غير رسمي تمثل فى المجتمع المدنى، الذى احتل ولايزال يحتل موقفل مهما ليس على المشهد السياسى فى مصر فحسب، بل تجاوز دوره فى المستويات الاخرى خصوصاً الاجتماعية والثقافية والتنموية.

وقد اصبح متاحاً لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدنى ببلادنا العمل على كافة المستويات الانسانية والاجتماعية والاقتصادية وتدخلها كشريك هام فعلاً فى عمليات البناء والتطوير ومنها انها اصبحت تعمل فى مختلف الانشطة الحيوية مثل:

١- تدعيم الخدمة الصحية وخاصة فى المناطق الريفية القريبة،املاً فى تدعيم تلك الخدمات فى المناطق البعيدة والنائية.
٢- العمل فى مشاريع الرعاية الصحية الاولية والصحة الانجابية.
٣- فى مجال المشاريع الانتاجية الصغيرة.
٤- فى مجال حقوق الانسان والدفاع عن الحريات.
٥- فى مجال التدريب والتاهيل ومحو الامية.
٦- فى مجال متابعة استراتيجية مكافحة الفقر.
٧- فى مجال التنمية والاهتمام بالطفولة والشباب.

٨- فى مجال الاسهام فى تنمية المجتمعات المحلية .

٩- فى مجال الخدمات العامة وتقوية البنية الاساسية للمجتمع.

ورغم ذلك فإن هناك بعض اوجه القصور فى ألية عمل منظمات مؤسسات المجتمع المدنى ببلادنا نذكر منها بإيجاز مايلى :(٣١)

التكوين والتسمية: لو نظرنا الى المسمى السائد لمعظم منظمات المجتمع المدنى أن معظمها إن لم تكن كلها ينطوى تحت مسمى جمعية ولو تمعنا لوجدنا أن غالبيتها يحمل اسم جمعية خيرية وهذا دليل على أن معظم تلك الجمعيات كانت بدايتها من منطلق العمل الخيرى او الاحسان والتى يتبناها البعض إما من القطاع الخاص او من مجموعة من الاشخاص يسعون لتقديم العون والمساعدة لشريحة معينة فى إطار مناطقهم، وبذلك إنحصرت تلك الجمعيات فى مناطق دون الاخرى، كما طرأ على تكوين تلك الجمعيات نوعاً من العشوائية من حيث النشأة وضعف الجانب التنموى وضعف القضايا المطلبية للتنمية الشاملة وانحصر عملها فى الجانب الخدمى او الدعائى الموسمى المعتمد على المساعدات والمعونات التى يقدمها المانحين.(٣٢)

الخدمات: اتسم نشاط تلك الجمعيات والمنظمات بالطابع التقليدى لتقديم الاعمال الخيرية وتقديم هذه الاعمال موسمياً وفى مناسبات معينة، غير منتجة وغير عامله بإنتظار الهبات والمساعدات التى سوف تقدمها لهم تلك الجمعيات،وبالتالى لم يرتبط نشاط تلك الجمعيات بالعمل الاجتماعى والتنموى بمفهومه الشامل.(٣٣)

مصادر الدعم المالى : إرتباط قيام او إنشاء او استمرار إنشاء تلك الجمعيات او المنظمات بتوفير الدعم المادى سواء من المؤسسات والهيئات الحكومية او الاهلية او فاعلى الخير، فإذا توقف هذا الدعم توقف نشاط تلك الجمعيات،وكذلك ضألة الدعم المقدم من المؤسسات الحكومية المعنية او الوكالات الداعمة والمنظمات والمؤسسات الاهلية يؤثر سلباً فى مواصلة تلك الجمعيات لتقديم خدماتها، إضافة الى عدم الاهتمام بجمع الاشتراكات من الاعضاء والمنتسبين والاشخاص المستفيدين من عمل لتلك الجمعيات والمنظمات والتى تعتبر مصدراً للتمويل الذاتي رغم ضألته او محدوديته كما ان الدعم الحكومي لتلك المؤسسات او المنظمات والجمعيات لايرتبط بمعايير وشروط واضحة ولهذا لم يحدث توازن فى تقديم الدعم المادى حيث تستأثر بعض المنظمات والجمعيات على الدعم المادى او التمويل من الجهات الحكومية او المنظمات الاقليمية او الدولة الداعمة والمانحة

والاخرى لاتحصل على اى دعم يذكر.

البناء الهيكلى والقدرات: حيث نجده لايرتبط فى معظم منظمات المجتمع المدنى لايرتبط بالاهداف التى تنشأ من اجلها تلك المنظمات،كما ان بعضها يفتقر الى رسم الخطط والاهداف الواضحة والبعيدة المدى لاستمرار نشاطها، فطبيعة عمل تلك الجمعيات لايسير وفقاً للاطار المؤسسى المستند الى تطبيق الانظمة واللوائح الداخلية وفتح السجلات المالية والادارية ونظام الارشفة ،كما أن عدم امتلاك بعض المنظمات للمقرات الدائمة يضعف عملها وكذلك تنقل اعضاءها او توقفهم عن مزاولة نشاطهم.

وإفتقار عمل تلك المنظمات الى التعاون بينها وبين المؤسسات الحكومية والداعمة لها،إذ تقتصر الصلة على تقديم الدعم المادى فقط،بالاضافة الى قلة او انعدام برامج التأهيل والتدريب الموجهه لقيادة واعضاء الهيئات الادارية العاملة فى تلك المنظمات او الجمعيات ادى الى ضعف مستوى الاداء فيها، كما ان اختيار بعض الشخصيات الادارية غير المؤهلة لقيادة تلك المنظمات يضعف اداءها،حيث لاتعى تلك الشخصيات الى ضرورة عقد الاجتماعات الادارية بإنتظام وإعداد التقارير والمشروعات والموازنات لتوفير البيانات الدقيقة للجهات المانحة، وعدم التواصل والتنسيق مع المؤسسات المعنية ويأتى اخيرا عدم وضع خطوط واضحة للسلطة لمتحذى القرار فى هذه المنظمات وعدم وضوح المهام والمسؤليات لدى تلك القيادات فى هذه الجمعيات والمنظمات لتحسين اداءها مما يقود الى قيام تلك المنظمات بأعمال ومهام غير ضرورية او مزدوجة كما تكون بعيدة عن الاهداف المرسومة إن وجدت.(٣٤)

مشاركة المرأة : يتضح تجلياً ضعف مساهمة المرأة فى العمل التطوعى والذى يندرج ضمنه عمل المنظمات والجمعيات والمؤسسات وخاصة الخيرية ويرجع ذلك الى تأثير منظومة القيم الاجتماعية والتى تحد من المشاركة الفعالة للمرأة وان تغيرت بعض المفاهيم تجاه خروج المرأة لسوق العمل نظراً للحاجة الاقتصادية بالاساس، والتى اضطر البعض للقبول بخوض المرأة لمجالات العمل و إن كانت بعض الشرائح الاجتماعية تفضل عمل المرأة فى اعمال معينة كالتدريس والطب.....وغيرها،ولكن نظير دخل مادى يوفر ظروف معينة افضل للاسرة، اما العمل التطوعى وخاصة فى منظمات المجتمع المدنى فمازال لا يلقى تجاوباً عند معظم النساء فى بلادنا.

هذا بالاضافة الى ان موضوع المجتمع المدني اصبح مصدر اهتمام في السنوات الأخيرة فقد قام الباحثون و الدارسون ببحث جذوره التاريخية النظرية والفلسفية وقامت الولايات المتحدة بإدماج متطلبات المجتمع المدني في كثير من برامج المعاونة الخارجية و أيضا في سياساتها الخارجية بوجه عام .

فالحكومات بمفردها لن ستطيع أبدا أن تحل جميع المشاكل والالتزامات التي تحول دون تحقيق نهضتها الحقيقية و ازدهارها الشامل تقدمها الفعال، فلا بد من مساعدة مجتمع المدني بجميع جمعياته ومنظماته ومكاتبه القانونية والتنظيمية ومراكزه العلمية وهيئاته النقابية والمهنية هي تحمل مسؤولية المشاركة والمساهمة في بناء المجتمع البشري والإنساني وتكثيف الجهود لتنمية الوطن والأمة قصد اللحاق بركب الدول المتقدمة .

ولذالك تلعب مؤسسات المجتمع المدنى دوراً هاماً بوصفها احد قطاعات المجتمع الوطني:

١ ـ الاتصال بالسلطات الحكومية .

٢ ـ توعية الرأي العام باحتياجات ومتطلبات التنمية .

٣ ـ دفع الجهود التشريعية و التنظيمية بما يخدم التنمية .

٤ ـ السعي إلى اشتراك المواطنين في الجهود لرامية لتنفيذ برامج التنمية

أما بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدنى الدولية الغير حكومية فإنها تقوم بما يلي :

١ ـ توعية الرأي العام بالمشاكل الحقيقية التي تواجه التنمية في دول العالم الثالث.

٢ ـ لعمل على تكوين و تطوير منظمات غير حكومية مستقلة في دول العالم الثالث.

٣ ـ تنفيذ المشاريع الصغيرة، التجريبية بالتعاون مع المنظمات الغير حكومية الوطنية .

٤ ـ اعمل على إنشاء مؤسسات محلية و إقليمية في دول العالم الثالث لكي تعمل في ظل خطط طويلة الأجل للتنمية .

٥ ـ تمثيل المنظمات الغير الحكومية وطنية و التعبير عن مطالبها لدى لمنظمات الدولية الحكومية و أجهزة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية .

خدور المنظمات الغير حكومية في مجال التنمية يظهر من خلال جهودها الرامية إلى إعلاء درجة

الوعي العام بمسائل فقر و بيئة و المرأة ومن اجل تجاوز نماذج التنمية

التي تحصر الموارد والسلطة والمراقبة في يد جزء صغير من السكان وتبني نموذج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يستجيب للحاجات الإنسانية ويعطي للمواطن قدر كبير من المشاركة في إدارة الشؤون السياسية والاقتصادية.

التحديات المعاصرة الداعية لتفعيل دورمؤسسات المجتمع المدنى :

مما لا شك فيه أننا بحاجة على المستوى الفكري إلى جهاز مناعة من أجل حماية فكر الأمة..والشباب خاصة لأنهم البناء الذي إن صلح ؛ صلح البناء المستقبلي التنموي للأمة، ولا يخفى على المتتبع للأوضاع المجتمعية على الصعيد الدولي والإقليمي الحاجة الماسة لتأهيل الفكر وتكوينه من أجل إبقائه في حالة من النشاط المكافئ للتحديات التي تواجهنا. **يقول الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون** وهو يصف معركة أمريكا مع الآخرين: " إن الولايات المتحدة تخوض معركة الأفكار في أحوال كثيرة جدا وهي غير مسلحة...وينبغي لنا أن نكشف السبل لاستغلال التكنولوجيا والمعلومات الحديثة، والحواسب الآلية، والأقمار الصناعية، وأجهزة الفيديو، لخوض معركة الأفكار".

<u>ومن خلال ما سبق يجدر بنا عرض أهم التحديات المعاصرة التي تواجه الشباب بما يلي:</u>

التحديات على المستوى العالمي:

١. الصدمة الحضارية التي ترتبت على انفتاح العالم العربي للتأثيرات الأوربية الغربية ، مما أحدث تطورات حادة من أهمها:

أ- أزمة ثقة بالتراث العربي الإسلامي .

ب- الاحباطات التي يحس بها الشباب - بصفة خاصة- نتيجة للتخلف الفكري والاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشونه في بلدانهم قياساً مع الدول المتقدمة في العالم.

ت- الوعي بالأزمة " والبحث عن الهوية" التي ولدها الصراع والإحباطات والالتقاء الحضاري.

٢. صدمة المستقبل التي يعيشها الجيل الجديد وهي: ظاهرة زمنية من نتاج المعدل المطرد السرعة للتغيير في المجتمع، وهي تنشأ من عملية التركيب لثقافة جديدة فوق أخرى قديمة، إنها صدمة الثقافة للفرد في نفس مجتمعه وليس في مجتمع أجنبي، ومن ثم فإن آثارها أخطر وأسوأ.

٣. تزايد مخاطر الغزو الثقافي والتقاني للوطن العربي، دون أن تقوم جهود جادة من أجل مواجهة خطر هذا الضرب من الاستعمار الجديد، استعمار العقول واغتيال الهويات الذاتية للشعوب.

٤. الثورة الإعلامية المتمثلة بشبكة الانترنت والقنوات الفضائية التي تروج للثقافة الغربية، وتدعو إلى أنماط جديدة للحياة، وزرع القيم والأفكار الغربية في المجتمعات العربية والإسلامية والترويج لثقافة الاستهلاك بعيداً عن القيم السامية والمثل العليا.

٥. تهديد اللّغة العربية من خلال التركيز على استخدام اللّغة الإنجليزية في الجامعات والمعاهد، والمدارس، وحتى في التعاملات التجارية بين الدول العربية والإسلامية وداخل الدولة الواحدة نفسها، كما أن لغة التخاطب في الشبكة الدولية(الانترنت) هي اللّغة الإنجليزية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن شيوع اللّغة العامية أصبح يهدد بقاء اللّغة العربية لدرجة أن من يتكلم الفصحى يلقب بـ: "النحوي" على سبيل التهكم.

التحديات على المستوى الإقليمي:

١- غياب فلسفة واضحة ومكتوبة للتربية ومحددة بوثيقة في أقطار الوطن العربي ، والأرضية المشتركة لتكوين الناشئة، وحماية الحاضر العربي وتحرير موارده وقراره وإرادته، والانتقال به إلى مستقبل تكون فيه أكثر أمنا واقتدارا على التفاعل بعيدا عن التبعية والاستلاب.

٢- تشكل نمطا فريدا من التبعية الداخلية المضادة للتبعية الخارجية في التعامل مع التاريخ العربي الحضاري والاجتماعي، فأفضى تفاعل النمطين من التبعية الداخلية والخارجية، إلى مزيد من العجز في البنية الاجتماعية المعاصرة، مما كرس الازدواجية الزمانية والحضارية، التي تعكسها معايشة الأفراد والجماعات لأنماط ثقافية وقيم ما قبل " الحداثة" و"الحداثة" و"ما بعد الحداثة" في لحظة تاريخية واحدة، ولقد أثر هذا الوضع التاريخي والحضاري في الأداء العام والأداء النوعي في كثير من مجالات الحياة وكان أكثرها حساسية وتأثراً التعليم والعمل والإعلام، مما أدى إلى إرساء طريقة حياة لاهي غربية ولا هي عربية في طابعها العام، وإنما آنية موقفية مستسهلة ، مستهلكة الزمان والمكان المادي والبشري والحضاري.

٣- اتجاه الإعلام إلى برامج فتل الوقت والترفيه دون رؤية ومراجعيه من الأمة وعقيدتها وتراثها، ونظرتها إلى المستقبل الذي يجب أن تنتقل فيه

من موقف المتفرج والتابع إلى موقف المنتج والمبدع والمشارك بندية في صياغة حركة المجتمع الدولي ومتغيراته.

٤- الاكتفاء بفتح مؤسسات للتعليم تستوعب الطلاب والتلاميذ، ولا تقدم لهم فرصا حقيقية في تنمية التفكير وصناعة الجديد بامتلاك ناصية الإبداع والابتكار وما يتصل بهذه الحالة من حدوث فجوة كبيرة بين التعليم والتنمية، وما يترتب على ذلك من انعكاسات سلبية على الناشئة والشباب في ميادين العمل والإنتاج.

٥- انشغال الهيئات الرسمية وغير الرسمية ومراكز الدراسات وقطاع واسع من الباحثين والدارسين بدوامة المصطلح، لدرجة الاستغراق، والدخول في دوامة من الاحتراب اللفظي والتفسيرات على أرضيات متباينة في الموقف السياسي والأيدلوجي مما أدى إلى تكوين خصومات وعداوات كان أساسها ورأسها المفهوم.

٦- الانشغال أيضا، بكيفية قراءة التحديات، وتحديد طبيعتها ونوعها والتحديد النظري لكيفية التعامل معها، وعدم التحرك قليلاً إلى الأمام باتجاه تكييف الواقع لمواجهة التحديات ومن ثم إزالتها بمنهجية وموضوعية، بتزامن مدروس وبعمل يؤدي إلى بناء الحاضر، والانتقال إلى المستقبل بأمان وتنمية.

٧- العيش في مناخ من الانومي anomie -على حد بعض التعبيرات السسيولوجية-تضعف فيه القيم التي استقرت طويلا حتى لتمتلئ الحياة بالمتناقضات - وبخاصة تناقض أنساق القيم بين الأجيال المختلفة وتناقض الحياة اليومية مع نسق القيم والمعايير- إلى حد يتعذر الاتفاق على شيء مشترك يلتزم به المجتمع.

نماذج لمؤسسات المجتمع المدنى :

لا شك أن المتتبع لدور مؤسسات المجتمع المدني تجاه الشباب وتأهيلهم في العالم العربي يجد هذا الدور لا يرقى للمستوى المطلوب ولا الكافي الكفاية الدنيا، ولكن من باب الموضوعية يجدر بنا إبراز دور مؤسسات مجتمع مدني تعنى بالشباب وتأهيلهم من جوانب عدة عموما وخصوصا الجانب الفكري. وقد تم اختيار أبرز المؤسسات المدنية التي تعنى بالشباب وتأهيلهم فكريا على صعيد دول الخليج و انتقاء نموذج جدير بالطرح والعرض على صعيد العالم العربي .

النموذج الأول: مشـــروع النهضـــة:

تديره مؤسسة تنمية للدراسات والاستشارات وموقعها في قطر، والمشرف على المشروع: د. جاسم سلطان.

تعريف بالمشروع هو :

مشروع يعالج قضايا الفكر الرئيسة التي تثيرها التحولات الكبيرة الجارية، بهدف خلق مرجعية ذات وزن في الأمة.

تنظيم الخارطة المعرفية عند المهتمين بمصير الأمة ومآلها.. بغرض تنظيم قراءة الواقع، واتخاذ قرارات بشأنه.

كما يهدف إلى خلق وعي مكافئ للمرحلة التاريخية المقبلة، من خلال نقل الأمة من طور الصحوة إلى طور اليقظة.

إطلالة على مشروع النهضة :

يقدم مشروع النهضة جملة من البرامج والخدمات للشباب والمجتمع، منها:

- **مشروع النهضة (سلسلة أدوات القادة) ويتم الانضمام لبرنامج إعداد القادة من خلال الموقع، حيث يتم التدريب عن بعد .**
- **إطلاق مشروع بوابة الشباب للعمل النهضوي و هي : مشروع شبابي يهدف إلى إيصال الأفكار لفئة الشباب الناشئ، ومن ثم إدخالهم في عالم المشاريع من خلال، إنشاء المشاريع الجديدة ، أو الدخول في مشاريع نهضوية قائمة.**
- **إصدار حلقات بعنوان:(إضاءات نهضوية) تتناول فكر النهضة بلغة خطابية مبسطة.**
- **إقامة المؤتمرات والندوات.**
- **تقديم المحاضرات والدورات في أماكن مختلفة لنشر فكر النهضة لدي الشباب.**
- **موقع إلكتروني يعد مؤسسة نهضوية شاملة.. يعمل على محورين: أولهما ينصب على القضايا المحورية التي تشغب على مشروع النهضة، وثانيهما ينصب على ما يتلقاه الأفراد من معارف تعينهم على التعاطي مع مشروع النهضة.**

النموذج الثاني: أكاديمية بناء المفكر الإلكترونية.

- **رؤية الأكاديمية: أن تكون أكاديمية بناء المفكر الأولى عالميا في**

بناء المفكر النهضوي المسلم خلال العشرين سنة القادمة .

- **رسالة الأكاديمية** : تساهم أكاديمية بناء المفكر في بناء المفكر النهضوي المسلم من خلال منهج فكري متقن ، وباستخدام عدد من القوالب المقروءة والمسموعة والمرئية عبر خمسة مستويات بشكل تدريجي ومنتظم .
- **المشرف على الأكاديمية:** د.عبدالكريم بكار.
- **آلية عمل الأكاديمية:** نقطة البداية ستكون من خلال موقع الاكاديمية: http://almofakker.com/page.php?id=30 **وصفحة الفيس بوك** لعدة سنوات ، وبعد ذلك سوف يتم نقلها لأرض الواقع والتوسع بشكل تدريجي وفق عمل مؤسسي متكامل - بإذن الله- .
- **منهج الأكاديمية:** يحتوي منهج الأكاديمية على ٤ مستويات في مدة لا تقل عن سنتين قابلة للزيادة :

المستوى الأول : الفكر والمفكر .. رؤية شمولية .

المستوى الثاني : تحسين البنية التفكيرية .

المستوى الثالث : رؤى وأفكار .

المستوى الرابع : مدخل ومقدمة لعدد من العلوم الإنسانية كعلم النفس وعلم الاجتماع وبعض العلوم الشرعية وعلم الاقتصاد وغيرها.

النموذج الثالث: منظمة فور شباب العالمية:

يشرف على المنظمة: د. علي العمري، وتحوي:

قناة فورشباب الفضائية، وموقع ومنتديات فورشباب، ومركز فورشباب للدراسات والبحوث والتطوير، نادي فورشباب، مؤتمر فورشباب العالمي،فورشباب للنشر والتوزيع، جائزة الشباب العالمية، فرق فورشباب،مجلة وصحيفة فورشباب.

رسالة المنظمة: **شباب المستقبل أفضل مركز شبابي يخاطب كل الشباب بطريقة عصرية لتطويرهم باستخدام كافة الوسائل الإعلامية.**

من مبادرات منظمة فورشباب لتأهيل القيادات الشابة فكريا:

مؤتمرات فور شباب العالمية السنوية، وقد أقيم مؤتمرين وهما:

مؤتمر فورشباب العالمي الأول "إخاء وبناء" ، 2009م.

مؤتمر فورشباب العالمي الثاني (صناعة الوعي)2010م.

مشروع مثقف: عرف د. علي العمري المشرف العام على مشروع مثقف بأنه: أحد الركائز التي أرجو أن تكون نافعةً للأمة في مشروعها الإصلاحي الإسلامي المعتدل ، ونهضتها العلمية الشاملة الصحيحة.والتي أرجو أن

تسهم في رقيّ أبناء الأمة حتى يبلغ الواحد منهم طريق الحق ، والهداية والصلاح .ويرقى إلى المعالي والرتب العوالي.

النموذج الرابع: يقظة فكـــر :

إطلالة على يقظة فكر:

نشأة يقظة فكر: البداية كانت فكرة بسيطة بين مجموعة لا تتعدى الأربع أشخاص، لكنها نضجت والتف حولها أصحاب الهمم الذين يقوم عليهم العمل في المشروع الآن، جمعنا الهم الواحد والغاية الواحدة. فولّد ذلك فيضاً في عالم الخواطر والأفكار، وثورةً في عالم الإرادة، فما كان إلا العهد والتوافق علي ترجمة الرؤى وأحلام لواقع ملموس وفعال.

ولما لمسناه من حاجة الأمة الماسة للولوج في المرحلة التالية من مراحل البعث الحضاري، المعروفة بمرحلة "اليقظة" – بشقيها الفكري والحركي أيضاً- كي تستمر حركة النهوض في نموها المطرد، وبما أن الفكر هو المحرك الأول للأشياء فقد جاءت "يقظة فكر" لتتلاقى بها الرؤى والخواطر، مُحدثةً ذلك الحراك الفكري المنشود لتحرير العقول، وتجديد الحافظة المعرفية للعاملين في ميدان النهضة، بالإضافة لترشيد أفكار الصحوة والتجديد في استراتيجياتها وآليات عملها، تمهيداً لنشأة شق المرحلة التالي وتتابع المراحل وصولاً لمنتهى الآمال.

مشاريع يقظة فكـــر:

موقع يقظة فكر:

البوابة الإلكترونية للمشروع ، والموقع أداة من أدواتها، نزعم أننا نعمل لفهم الشباب لدينهم بشكله الأصيل المتكاتف، العامل وفق أمر الله في تكريم الإنسان حين خلقه وحياه العقل الفريد والكينونة الفاعلة المبدعة، تلك الطاقة التي تحتاج إلى تنظيم وتوجيه للقيام بالدور الحقيقي في خلافة الأرض وعمارتها، والحوار مع العقول مهما تباينت واختلفت في توجهاتها، لإخراج الحال من السطحية والجمود وفق الفكر الصواب، والصراع الميداني بل للتعريف مستفيدين من التطور التكنولوجي في الدعوة للفكرة والتفاعل والتعارف.

إقامة الفعاليات والندوات، ومنها:

تتلون وتتنوع فعاليات وبرامج يقظة فكر لتناسب متطلبات كافة الشباب، ومنها:

ندوة (الإبداع الفني ودوره في صناعة الأفكار). - "ورشة عمل: يقظة

فنان"

ورشة عمل : (عمارة من أجل الإنسان). - معرض يقظة فكر الأول :(معانقة الفكر والفن).

برنامج حراك وهو: برنامج يضم العديد من الأنشطة والفعاليات، ودعوة لتناول المناهج والأفكار بطريقة غير طريقة التلقِي فحسب، ولكن طريقة الفكر والإبداع،نحمل هذه الأفكار بعقول حية تضفي عليها كل يوم ما هو جديد، ويشمل البرنامج على عدد من الفعاليات، **وهي:**

١.القراءة التفاعلية: وقد تم تفعيل مجموعات القراءات التفاعلية التي تهدف إلى: "المساهمة في رسم ملامح للدولاب المعرفي الذي يحتاجه طلاب النهضة".

٢. أحلام يقِظة عندما يرسم الجيل صورة المستقبل.

٣. قوارب اليقظة : شاهد على قيام حضارة ، نبحر فيه لنرى مستقبلنا.

٤. جماليات وشموخ : رحلة خاصة لنتذوق جمال العزة والكرامة.

٥. حالة تأمل وسكون : عودة الروح التي فقدت في عالم المادة.

ومن خلال استعراض النماذج السابقة، يلوح لنا في الأفق طيف من الأمل لدور أكثر فاعلية لمؤسسات المجتمع المدني تجاه الشباب المصرى وهذا الدور لا يؤتي أكله من غير دعم حكومي ومادي، دعم يحقق الدور التكاملي بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني ليكون نهوض المجتمع نهوض حقيقي تتكاتف في بناءه ودعم مخططاته الدولة والمجتمع معاً.

متطلبات عمل مؤسسات المجتمع المدنى بمصر فى ضوء التحديات المعاصر:

هذا ويتضح انطلاقا مماسبق ان عمل مؤسسات المجتمع المدنى لتحقيق متطلبات التنمية الشاملة المنشودة ببلادنا تتحدد بالاساس فيما يأتى:

- تأهيل وتدريب قيادات منظمات المجتمع المدنى لتمكنهم من تطبيق اساليب القيادة وتطوير ألية العمل لتنفيذ الخطط والاهداف المرسومة لتلك المنظمات.
- تفعيل دور مكاتب الشئون الاجتماعية وتهيئتها للقيام بمهامها من حيث الاشراف والمتابعة والتنسيق والتقييم المستمر لأنشطة وبرامج المنظمات والجمعيات المشرفة عليها.
- وضع ألية للرقابة الداخلية وإيجاد معايير رقابية تتناسب وعمل تلك المنظمات واستحداث اساليب تتناسب والتطورات الجارية.

• الاستعانة بخبرات المنظمات والجمعيات الاخرى والتى تمتلك خبرة متنامية ومتطورة فى هذا المجال.
• وضع تصنيف محدد للمهام والمسؤليات والصلاحيات للعاملين والقياديين فى تلك المنظمات.
• إيجاد ألية للتواصل والتنسيق بين الجمعيات والمنظمات والجهات ذات العلاقة وعلى الاخص الحكومية.
• توفير الدعم المادى وتوزيعه بصورة عادلة وفقاً لمتطلبات كل منظمة وإحتياجاتها وليس وفقاً لقربها من ذوى العلاقة من المانحيين على ان تتبنى الجهة المشرفة على عمل تلك المنظمات عملية التوزيع ووفقاً للدراسات والمعلومات المتوفرة لكل منظمة.
• البعد عن مبدأ فرض الوصاية من قبل الجهات المانحة للدعم المادى، ووضع الشروط والسياسات الخاصة بها وإتاحة الفرصة لمنظمات المجتمع المدنى العمل وفقاً لخططها وإحتياجاتها.
• إزاحة العراقيل، وتذليل الصعاب التى تحول دون مشاركة المرأة فى منظمات المجتمع المدنى بالاشتراك مع الرجل من منطلق أن المرأة نصف المجتمع، فكيف نعزل نصف المجتمع عن نصفه الاخر والاكتفاء بأن تعمل المرأة فى سياق المنظمات النسوية فقط ،فكيف لنا ان نعمل على تنمية المجتمع والسير قدماً نحو التنمية الشاملة دون المشاركة الفعلية لنا جميعاً نساء ورجال.

الخاتمة والتوصيات :

إن التنمية الحقيقية ليست هي تنمية الموارد الطبيعية و المادية من اجل إشباع الرغبات والحاجيات وتحقيق الرفاهية، إن التنمية الحقيقية هي لتنمية البشرية المستدامة التي تهدف إلى تطوير قدرات الإنسان وتحريره من لتخلف والجهل والأمراض والأوبئة والفقر عن طريق تحسين دخله السنوي وتوفير رعاية صحية جيدة وتعليم متطور .

فالتنمية الحالية لم تعد تنمية اقتصادية فحسب بل تنمية بشرية وإنسانية متكاملة ومتوازنة وشاملة تتبنى العلم وتطوير التكنولوجيا من هنا لن ينبغي أن تقتصر أنشطة مؤسسات المجتمع المدنى على ما هو مادي وبيولوجي واقتصادي بل إن تتجاوز ذلك إلى تحقيق المنجزات الثقافية و الفكرية عن طريق محاربة الأمية بكل أنواعها .

وتزداد أهمية مؤسسات المجتمع المدنى لما تقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة المواطنين في تقرير مصيرهم ومواجهة ما يؤثر في

معيشتهم و يزيد من فقرهم .

وبهذا اصبحت الشراكة بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدنى من البدائل الحديثة المطروحة لتحقيق التنمية والحد من الفقر فلم يعد فى مقدرة اية دولة متقدمة، نامية ان تضطلع بكل المهام التنموية فى المجتمع، واصبح من المستقر عليه أن الحد من من الفقر مرتبط إرتباطاً وثيقاً ببناء شراكة مؤسسية وفعالة بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدنى ولا يكون رهناً بإقتناع صانع القرار من عدمه.

- وبهذا أوصي في نهاية هذا البحث وأقسم التوصيات لقسمين:
- **القسم الأول: موجه لمؤسسات المجتمع المدني وأجمله بالتالي :**

١. ضرورة تعاطي مؤسسات المجتمع المدني مع المستجدات المعاصرة التي تهدد الشباب بجدية فائقة ومسؤولية مجتمعية.

٢. حتمية العناية بالجانب الفكري في برامج هذه المؤسسات، وإعدادها بصورة موازية للتطورات الفكرية والتقنية.

٣. أهمية تأهيل الكوادر البشرية العاملة في هذه المؤسسات، لتستطيع التعاطي مع الشباب وقضياهم بصورة فاعله.

٤. تطبيق معالم الدور المقترح لمؤسسات المجتمع المدني تجاه الشباب لإختصار طريق النهوض، وتمثلت هذه المعالم في:

أ- القياس المستمر لحاجات الشباب المتغيرة وفق التحديات المعاصرة والتحولات العالمية.

ب- صياغة إستراتيجية فكرية تنحى منحى شمولي تشارك في رسم معالمها دول الخليج لتحصين الشباب ضد التحديات التي تواجههم، ولإعدادهم لدور أكثر فاعلية في المجتمع.

ت- وضع الآليات التنفيذية لتطبيق هذه الإستراتيجية.

٥. ضرورة تجاوز العقبات التي تحول دون قيام مؤسسات المجتمع المدني بدورها خير قيام، وذلك بتأسيس بعد ثقافي في المجتمع بأهمية هذه المؤسسات وأهمية دعمها وتذليل العقبات أمامها من قبل الدول.

القسم الثاني: موجه لقادة الأمة وصناع المستقبل (الشباب) وأجمله بـــــ:

يقع على عاتقكم أيها الشباب مسؤولية كبيرة لنهوض بأنفسكم أولا ومن ثم مجتمعاتكم.. لا نريد أن نستخدم ذريعة الشماعة حيث نلقي

بأخطائنا وإخفاقاتنا على المجتمع ومؤسساته .. لا بل علينا واجب يجب أن نضطلع به ومن ذلك أوصيكم ونفسي بوصية واحدة:

المبادرة بصناعة الوعي الفكري ، وعدم انتظار مبادرات الغير ؛ فإذ لم يوجد ما يشبع شغفنا الفكري لنذهب ونقترح على هذه المؤسسات إقامة البرامج التي تهمنا ونحتاجها ، وهناك نماذج لذلك قام بها شباب مثل: فعالية تيد إكس نجد قام بتنظيمها وتنسيقها في الرياض أحد الشباب الواعد- ملتقى النهضة الشبابي تولدت فكرته لدى أ. مصطفى الحسن وآخرون وهاهو يقام للمرة الثانية في قطر بعد نجاحه في حلته الأولى .

قائمة المراجع

١- أمانى قنديل:المجتمع المدنى فى العالم العربي،دراسة للجمعيات الأهلية العربية، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٩٤، صـــ١١.

٢- خيرى عزيز: قضايا التنمية والتحديث فى الوطن العربى، منشورات دار الافاق الجديدة ، بيروت ،١٩٨٣، صـــ٧٣.

٣- حسن درويش العادلى: المجتمع المدنى ضرورة حضارية لأمة نوعية، مجلة الأسلام والديمقراطية، دار المستقبل للنشر، بغداد، العدد ٤، ٢٠٠٣م،صـــ٥٢

٤- السيد مصطفى: مفهوم المجتمع المدنى والتحولات العالمية ودراسات العلوم السياسية، سلسلة بحوث سياسية، العدد٩٥، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٥ ،صـــ٤٥.

٥- الشبكة العربية للمنظمات الاهلية:التقرير السنوى الثالث للمنظمات الأهلية العربية ،مكافحة الفقر والتنمية البشرية،٢٠٠٣م،صـــ١٤.

٦- عبد الغفار شكر: المجتمع الأهلى ودوره فى بناء الديمقراطية ، دار الفكر العربى،٢٠٠٣م،صـــ٢٠

٧- عبد النور ناجي: دور منظمات المجتمع المدنى فى تحقيق الحكر الرشيد فى مصر،مجلة الاداب والعلوم الاجتماعية ، جامعة سطيف، العدد ٥، ٢٠٠٧م،صـــ٢٠٧

٨- عدلى هويدا: التسامح السياسى، والمقاومات الثقافية للمجتمع المدنى فى مصر ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، القاهرة ، ٢٠٠٠م ، صـــ٣٧

٩- مصطفى العبد الله الكفرى: التنمية الشاملة والتنمية البشرية ، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٨١٧، ٢٠٠٤م ، صـــ١,٢

١٠- محمد كمال الخطيب: مقالة فى المجتمع المدنى، مجلة الطريق، دمشق، العدد ٦٥، ٢٠٠١م ، صـــ١١

١١- كريم ابو حلاوة: اشكالية مفهوم المجتمع المدنى، دار الأهالى للنشر ،دمشق ، ١٩٩٨م ، صـــ١١٢

١٢- هشام يونس:حول العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى فى الواقع العربى الراهن، www,gatarconferences.org

١٣- نزار عيدانى:الدولة الاسلامية من التوحيد الى المدنية،المركز العالمى للدراسات الاسلامية، ايران، صـــ١٦٨

١٤ ـ هواردج ويارد ا ، المجتمع المدني النموذج الأمريكي و التنمية في العالم الثالث ،الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية ، القاهرة ،٢٠٠٧م.صـــ١٣٤

١٥ـ سعيد سالم جويلي، المنظمات الدولية غير الحكومية في النظام القانوني الدولي ،دار النهضة العربية ، القاهرة ٢٠٠٣م.صـــــ١٢٠

١٦- ـ د محمد عبد العزيز عجمية ود عبد الرحمن يسري احمد ـ التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية. سنة ١٩٩٩م صـــــ٥٦

١٧- ـ علي غربي ، اسماعيل قيرة ، تنمية المجتمع من التحديث الى العولمة ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، الجزائر ٢٠٠م،صـــــ٢٣

١٨- احمد وهيان ، التخلف السياسي و غايات التنمية ، الدار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ،٢٠٠٠م .صـــــــ٤٥

١٩- د عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ٢٠٠٢م،صـــــ٦٧

٢٠- هاني سليمان الطعيمات ، حقوق الإنسان و حرياته الأساسية ، دار الشروق للنشر و التوزيع ،٢٠٠٩م،صـــــــ٧٨

٢١- شريفي شريف ، المنظمات الغير الحكومية و دورها في ترقية و حماية حقوق الإنسان في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام ، ٢٠٠٧م،صـــــ١٢٧-١٤٠

٢٢- ـ كمال حمدي أبو الخير ،النظم التعاونية المقارنة و أساليب التنمية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ١٩٩٠م،صـــــــ١٣٤

٢٣- ـ هواردج ويارد ا ، المجتمع المدني النموذج الأمريكي و التنمية في العالم الثالث ،الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية ، القاهرة ٢٠٠٧م،صـــــــ٤٥

٢٤-. فهيمه خليل أحمد العيد، الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني، مؤتمر: التوافق السنوي الثالث:"هيئات المجتمع المدني والتنمية الوطنية"، ص١٧-١٨.(بتصرف)

٢٥- انظر: د. عبد الكريم بكار، المناعة الفكرية، ص١١،(بتصرف)

٢٦- عبد الله الذيفاني، الشباب العربي والمعاصرة من منظور فكري تربوي، ص٢١١.

٢٧- د. عزت الحجازي، الشباب العربي ومشكلاته، ص٦٦. (بتصرف).

٢٨- آلفين توفلر، ترجمة:محمد علي ناصف، صدمة المستقبل المتغيرات في عالم الغد، ص١٣، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ١٩٧٤م.

٢٩- د. عبد الله الذيقاني، الشباب العربي والمعاصرة ص٧٢. (بتصرف)

٣٠- الانومي anomie; anomy هي تلك الحالات التي تفتقر منها الحياة الاجتماعية إلى القيم والمعايير الواضحة اللازمة لتوجيه السلوك، أو تكون ثمة قيم ومعايير ولكنها متعارضة بعضها مع البعض الآخر بشكل يؤدي إلى البلبلة والارتباك، أو توجد ظروف لا تسمح للأفراد بالانتماء للجماعة انتماء ذا معنى بالنسبة لهم ، وفي

مثل هذه الحالات يشعر الشخص بأنه فاقد الفاعلية عديم التأثير. انظر: مشكلات الشباب العربي ص٧٠.

٣١ - د.عزت حجازي، مشكلات الشباب العربي ، ص٦٨-٦٩.

٣٢. د.عبد الله الذيفاني، الشباب العربي والمعاصرة من منظور فكري تربوي، ص٥-٦. (بتصرف).

٣٣- د.محمد سعيد البوطي، الإسلام ومشكلات الشباب، نسخة إلكترونية.

٣٤- العولمة الثقافية وأثرها على الوطن العربي، مؤسسة الفكر العربي، http://www.arabthought.org/node/313 .